

مفهوم العنف: بين ضرورة التأصيل السوسيوولوجي واشكالية التداخل الابستمولوجي

The Concept Of Violence: Between The Necessity Of Sociological Rooting And The Problematic Of Epistemological Interference

حسن حرمة الله، جامعة محمد الخامس بالرباط، المغرب، Hassane_Harmatallah@um5.ac.ma

عبد اللطيف كداي، جامعة محمد الخامس بالرباط، المغرب، Abdkidai@gmail.com

ملخص:

جاءت هذه الورقة البحثية كمحاولة لمقاربة مفهوم العنف، من خلال تسليط الضوء على مختلف الاشكاليات الابستمولوجية التي تنسحب على محاولات تعيينه سوسيوولوجيا، والتي تتجلى أساسا في مجموعة من التمفصلات والتقاطعات النظرية مع ثلة من المفاهيم التي تعتبر مرادفة له من حيث المعاني والحمولات الدلالية، من قبيل مفاهيم؛ العدوانية، والصراع، والجريمة، والانحراف. وذلك بغية التأسيس لنوع من التأصيل السوسيوولوجي لهذا المفهوم، عبر جرد جملة التداخلات والعلاقات التي تربطه مع تلك المفاهيم القريبة، وتسطير حدود ونطاق اشتغال كل واحد منها على حدة. وقد اعتمدنا في سيرورة هذه الورقة البحثية على ثلاث لحظات تحليلية رئيسية. توصلنا من خلالها الى أن مفهوم العنف سوسيوولوجيا، لا يتلازم أجرأته ومطابقته دلاليا بصفة كلية مع مفهوم العدوانية، ويدخل في جدلية ولا-تماهي مستمر مع مفهوم الصراع، كما أنه لا يتوافق بشكل دائم مع متلازمة الانحراف والجريمة. مما يستدعي ضرورة قراءة مفهوم العنف خارج سياق هاته المقولات التي يتم ربطه معها، والتمكن من موقعته وجرده طبيعة ارتباطاته بها حسب السياق الاجتماعي والثقافي الذي يدرس من خلاله.

الكلمات المفتاحية: العنف، العدوانية، الصراع، الجريمة، الانحراف.

Abstract:

This research paper is meant to approach the concept of violence, by highlighting various epistemological problematics attached to the attempts to determine it sociologically, which is mainly manifested in a set of theoretical intersections with a group of

concepts that are closely synonymous with it in terms of semantic meanings such as: Aggressiveness, Conflict, Crime, and Delinquency. In order to establish a kind of sociological rooting of this concept through teasing out a set of interferences and relationships that connect it with those close concepts. In addition to reveal the boundaries and scope of their respective use. So, We have relied on three analytical moments, then we have come to a conclusion that the concept of violence from a sociological side, is not entirely associated with the concept of Aggressiveness, and it is in dialectical relationship with the concept of Conflict, as it does not always correspond to the syndrome of Delinquency and Crime. This necessitates the need to read the concept of violence outside the framework of these concepts with which it is linked, and to be able to locate it and to identify the nature of Its associations with it according to the social and cultural context in which it is studied.

Keywords: Violence, Aggressiveness, Conflict, Crime, Delinquency.

مقدمة:

يعتبر مفهوم العنف، واحدا من أبرز المفاهيم التي تكتنف في جوهرها العديد من الاشكالات التي تنسحب على أية محاولة للتعيين النظري له في إطار الدراسات السوسيلوجية. نظرا لما تستدعيه هذه الأخيرة من أهمية بالغة، وحذر شديد أثناء سيرورة تحديد وأجراً المفاهيم النظرية. وتنكشف أبرز تلك الاشكالات بشكل خاص، على مستوى التداخل بين مفهوم العنف من جهة. وباقي المفاهيم التي تعتبر مرادفة له من حيث المعاني والحمولات الدلالية من جهة أخرى. على غرار مفاهيم: العدوانية، والصراع، والجريمة، والانحراف. هذا التداخل النظري الابستيمولوجي بين هذه المفاهيم السالفة الذكر، يخلق للباحثين السوسيلوجيين نوعا من الالتباس، هذا الأخير الذي يستمد أسسه من خلال تشابه تلك المفاهيم وتقاربها مع بعضها البعض من حيث الدلالة، مما يقود في نهاية المطاف نحو الخلط بينها. وهنا تبرز أهمية هذه الورقة البحثية على مستويين اثنين: نظري وعملي. تتمثل تلك الأهمية على المستوى النظري في ضرورة المساهمة في بناء نوع من التأصيل السوسيلوجي لمفهوم العنف، من خلال اماطة اللثام عن مختلف التمفصلات والتمشكلات على المستوى الابستيمولوجي، بينه وبين باقي تلك المفاهيم المترادفة معه (العدوانية والصراع والجريمة والانحراف)، وتحديد الفروقات والحدود النظرية،

وكذا الخصائص المميزة لكل واحد منها على حدة. بينما تتجلى الأهمية على المستوى العملي في أن موقعة مفهوم العنف سوسيوولوجيا عن طريق فصله أو تمييزه ابستيمولوجيا وتحديد العلاقات التي تربط بينه وبين ثلة المفاهيم السالفة الذكر، سيساهم لا محالة في اتاحة استعماله بسلاسة ووضوح في مختلف الدراسات السوسيوولوجية الامريكية وتجاوز ذلك اللبس الذي يساور الباحثين أثناء مقاربتهم لظاهرة العنف، إضافة الى تجاوز الخلط الذي يكتنف تلك المحاولات، وتوسيع إمكانات التناول العلمي لمفهوم العنف، وخصوصا ان وضعنا في الحسيان الأهمية البالغة التي تكتسبها عملية التحديد المفاهيمي في البحوث والدراسات السوسيوولوجية على المستوى المنهجي. مما يضمن لها مشروعية علمية صلبة ورسينة.

ولذلك، سنقوم بنظم خيوط ورقتنا البحثية هذه بناء على الأسئلة الاشكالية التالية التي ستشكل خارطة طريق لمحاولتنا كي تصل الى هدفها المنشود كما أبرزناه سلفا، ويمكن صياغتها كما يلي: الى أي حد يمكننا بناء تأصيل سوسيوولوجي ملائم لمفهوم العنف؟ وهل من الممكن فعلا تسطير حدود نظرية ابستيمولوجية لمفهوم العنف، خارج سياق مقولات العدوانية والصراع والجريمة والانحراف؟

وستحاول ورقتنا البحثية هاته، الاجابة عن تلك الاشكالية من خلال الاعتماد على ثلاث لحظات تحليلية أساسية؛ تتمثل للحظة التحليلية الأولى، في جرد مجموعة من التعاريف السائدة الخاصة بمفهوم العنف على مستوى الأدبيات العلمية المختلفة، ثم سنحاول في اللحظة التحليلية الثانية، تسطير الحدود النظرية بينه وبين كل من مفهومي العدوانية والصراع، لكي نصل في اللحظة التحليلية الثالثة، الى مقارنة مفهوم العنف عبر جرد موقعه بين كل من مفهومي الجريمة والانحراف. لكي نختمها بوجهة نظر شخصية إزاء الإشكالية المدروسة وأفق أجرأتها.

1. اللحظة التحليلية الأولى: في دلالة مفهوم العنف وتمايز المنطلقات النظرية

قد تعددت التعاريف التي تطرقت لمفهوم العنف، بتعدد الدارسين والباحثين الذين حاولوا دراسته، وذلك راجع للخلفية الفكرية والنظرية التي تشكل منطلقا لهم. مما أفضى الى بروز جملة من الاشكالات التي تفرض نفسها على خارطة الدلالات والمعاني التي يحيل عليها مفهوم العنف. فتبعنا للاشتقاق اللغوي. نجد أن كلمة: «violence» في اللغة اللاتينية، تتجذر من كلمة «violare» التي تعني "يؤذي" أو "ينتهك"، وفي اللغة الانجليزية تشير كلمة «violence» الى "الحيوية". ويلاحظ أنه من الناحية التاريخية لطالما ارتبط مفهوم العنف بمعنى "القوة" التي تصدر عن قوى الطبيعة أو عن الالهة، لأن كلمة «violence» يعود أصلها الاشتقاقي الى الكلمة اللاتينية «vis»، والتي تحيل على "القوة" في شكلها المادي، والتي تمارس ضد شخص معين أو شيء ما. كما نألف من معانها كذلك، ممارسة القوة الجسدية بهدف الاضرار بالغير (الحيدري، 2015، ص.19-20). وهو تقريبا نفس المعنى

الذي يسبغه عليه قاموس "لوجيندر"، حيث يعرف العنف بكونه يشير الى ذلك الاستعمال المفرط أو الفظ للقوة، سواء من قبل شخص أو جماعة، تجاه شخص أو جماعة أخرى، كما هو الحال مثلا بالنسبة الى السلطة التي يمارسها الراشد تجاه الأطفال أو السلطة التي يمارسها الرجال تجاه النساء، أو أرباب المعامل تجاه العمال العاملين تحت امارتهم (أوزي، 2014، ص.11). حيث يعتبر العنف ضمن هذا الإطار، بمثابة انتهاك يلحق الشخصية الانسانية، أو تعديا على الآخر، أو انكارا له، أو تجاهله. بمعنى أن العنف يتسم بسمة الافراط في استعمال القوة تجاه الأفراد الآخرين داخل المجتمع، اضافة الى كون هذه القوة ما فتئت تتجسد أحيانا في طبيعة السلطة الممارسة. فهل هذا يعني انه بإمكاننا اعتبار العنف مقترنا دائما بدلالة استخدام القوة في ارتباطها مع السلطة؟

بيد أن هذا الطرح قد لقي رفضا قويا من طرف "حنا ارندت" أثناء مقاربتها لمفهوم العنف. حينما أكدت بهذا الصدد، على ضرورة تجاوز ذلك الخلط المفاهيمي القائم أثناء كل محاولة لتعيين دلالة مفهوم العنف، في ارتباطه مع مجموعة من المفاهيم الأخرى على غرار مفاهيم: السلطة، والقدرة، والقوة، والتسلط. حيث تبرز "حنا ارندت" بخصوص هذه المسألة، بأنه لطالما تم اعتبار ثلة المفاهيم تلك، بمثابة مترادفات على أساس أنها تؤدي تقريبا نفس الوظيفة الدلالية. باعتبارها ألفاظا تشير عموما الى مختلف الوسائل التي يحكم بها الانسان قبضته على أخيه الانسان. ولتجاوز ذلك الخلط المفاهيمي، سلكت "حنا ارندت" طريقا، حاولت من خلاله اعادة تعريف مختلف تلك المفاهيم السالفة الذكر، وبينت أن مفهوم السلطة مثلا، يشير الى قدرة الانسان على القيام بالفعل المتناسق، بحيث تكون هذه القدرة رهينة فقط بالجماعات، وليس بالأفراد، وتلك خاصيتها المميزة. أما القدرة فهي على عكس الأولى، تكون متعلقة بالفرد، فترزها على أنها كينونة هذا الأخير، وتعرفها على أساس كونها الخاصية المعزوة سواء الى شيء، أو الى شخص معين، وتنتمي الى شخصيته الخاصة، ويمكنها أن تبرهن عن ذاتها في سياق العلاقة سواء مع أشياء أخرى، أو مع أشخاص آخرين. بينما تعرف القوة بكونها تشير الى تلك الطاقة التي تنتج عن الحركات الطبيعية أو الاجتماعية. لتنتقل بعد ذلك "حنا ارندت" الى الاقرار بكون مفهوم التسلط بمثابة مفهوم يتسم بنوع من الالتباس في تحديده. لكن رغم ذلك، يمكن جرد مجموعة من الخصائص التي تخصه، ولعل أبرزها يتمثل في تميزه بإمكانية تطبيقه على الأشخاص، من حيث أنه يحظى بالاعتراف من قبل الأشخاص الذين يطلب إليهم الخضوع له، وذلك من دون أية مقاومة من طرفهم، ودون الحاجة لاستعانة الأطراف التي تمارس التسلط، بأية وسيلة اكراه أو اقناع مهما كانت نوعيتها. ويمكن تقديم بعض الأمثلة في هذا السياق، من قبيل؛ ما يمارس ضمن العلاقة التي تجمع ما بين الطفل وأبويه داخل مؤسسة الأسرة، أو بين التلميذ وأستاذه ضمن المؤسسة التعليمية. أما مفهوم العنف فتعرفه "حنا ارندت" بكونه يتميز بطابعه الأداةي الصرف (أي باعتباره أداة)، اضافة الى تميزه من

الناحية النظرية بكونه قريبا من القدرة، وذلك على أساس أن العنف قد صممت أدواته كي تستأثر بمهمة مضاعفة طبيعة القدرة حتى تستطيع أن تحل محلها، بل، وأن تأخذ حتى مكانها في اخر مراحل تطورها (ارندت، 1996، ص. 39-40). فإلى أي حد يمكن قبول طرح "حنا ارندت" بخصوص ضرورة التأسيس لتعريف مفهوم العنف من خلال فصمه عن مفاهيم السلطة والقوة؟

بالتأمل في منطوق التعريف الذي سطرته منظمة الصحة العالمية (OMS)، التي تعد واحدة من أسس الهيئات الأممية، في تقريرها العالمي الصادر في سنة 2002، ويعتبر مرجعا واطارا نظريا للكثير من الباحثين في بقاع المعمورة، نجد أنها قد أقرت بكونه بمثابة مفهوم يغطي كل استخدام متعمد للقوة البدنية والسلطة، اما بشكل فعلي أو عن طريق التهديد، سواء أكان ذلك ضد النفس أو ضد شخص اخر أو ضد مجموعة أو ضد مجتمع، مما ينتج عنه، أو يحتمل، أن يؤدي الى اصابة أو وفاة أو أذى نفسي أو ضعف في النمو أو حرمان (Moser, 2004). ونجد أن هذا التعريف قد استثمر نفس الأسس التي دعت "حنا ارندت" الى تجاوزها بخصوص مفهوم العنف، حينما ربطته المنظمة الأممية بكل من مفهومي السلطة والقوة، غير انه حاول مع ذلك أن يغطي مختلف أبعاد الفعل العنفي المادية والمعنوية، اضافة كذلك الى محاولة استحضار مستوياته المختلفة (فرد، مجموعة، مجتمع). ويقسم التصنيف الذي اقترحه منظمة الصحة العالمية العنف الى فئتين رئيسيتين، تمت في الفئة الأولى؛ محاولة تصنيف تلك الأفعال العنفية حسب خصائص الأطراف التي ترتكبها. أما الفئة الثانية؛ فقد انبنت في تصنيف الأفعال العنفية ضمنها على معيار طبيعة تلك الأفعال.

وتضم تلك الفئة الأولى ثلاثة أشكال رئيسية للفعل العنفي، والتي يمكن ابرازها كالتالي: العنف الذاتي، العنف ما بين الأشخاص (العنف البيئي) أو الموجه للأخرين، ثم العنف الجماعي. أي أن هذه الفئة الأولى يتم فيها التمييز بين العنف الذي يمارسه شخص ما على نفسه، والعنف الذي يمارسه شخص اخر أو مجموعة صغيرة من الاشخاص، ثم العنف الذي تمارسه مجموعات كبيرة من الأشخاص؛ كالجماعات السياسية المنظمة، والدول والميليشيات والمنظمات الارهابية. وكل شكل من هذه الأشكال الثلاثة ينقسم في حد ذاته الى أقسام أخرى فرعية (OMS, 2002, P.6).

بينما تضم الفئة الثانية أربعة أشكال رئيسية، تتمثل في: العنف المادي، والعنف الجنسي، والعنف النفسي، والحرمان والاهمال. وتدخل هذه الأشكال الأربعة من العنف، في ارتباط وتداخل وثيق الصلة مع أشكال العنف التي سبقت الإشارة إليها، فعلى سبيل المثال يمكن ان يكون العنف الممارس على الأطفال في المنزل جسديا أو نفسيا أو جنسيا، كما يمكن أن يكون أيضا عبارة عن نوع من الاهمال والحرمان (OMS, 2002, P.7).

ومن جهة أخرى، نألف ثلة من الباحثين الذين حاولوا تجاوز كل رؤية مختزلة لمفهوم العنف، من خلال التأسيس له، بناء على معايير ومنطلقات جديدة ومغايرة. وهذا هو المسار الذي انخرط فيه "روبرت ماكافي" من خلال مجموعة من كتاباته. حيث اتجه نحو مقارنة مفهوم العنف باعتباره فعلا، غالبا ما يقدم نفسه أساسا على شكل انتهاك لشخصية الفرد، وذلك من حيث كونه يشكل تعديا على هذا الأخير، وانكارا له في كل مستويات وجوده، سواء أكان ذلك على المستوى المادي أو على المستوى المعنوي. رغم أنه يقر أيضا بأن مفهوم العنف يتجاوز أبعاد الاضرار الجسدي والروحي لشخص معين، والتي غالبا ما يتم حصر دلالة مفهوم العنف ضمن نطاقها. حيث أن كل ما من شأنه المساهمة في سلب الشخصية الانسانية، فانه سيعتبر لا محالة مندرجا تحت يافطة مفهوم العنف. فهذا الأخير يمتد ليشمل ويغطي كل السلوكات الشخصية والمادية ضد الآخرين، بالإضافة أيضا الى ذلك العنف الذي تمارسه المؤسسات بشكل خفي على الأفراد، حيث تقوم بموجبه مختلف البنى الاجتماعية والمؤسسات، بانتهاك هوية أولئك الأفراد. مما يحيلنا على فكرة رئيسية بخصوص طروحات "روبرت ماكافي" بخصوص مفهوم العنف، وتتمثل في قيامه بمحاولة لمعالجة هذا الأخير من خلال زاوية أخرى غير تلك الزوايا الاعتيادية والمألوفة، مما يتيح لنا امكانية تجاوز مسألة التركيز الاختزالي على العنف الموجه ضد الفرد، والقائم فقط على ثنائية الجسد والروح، لكي يصير من اللازم علينا تسليط الضوء أيضا، وبشكل أكبر، على ذلك العنف الناتج عن كل علاقة مؤذية تجمع بين الأفراد (كعلاقة الظلم على سبيل المثال)، بمعنى الانتقال من مناقشة العنف باعتباره داخليا بين الجسد والروح، الى مناقشته باعتباره أيضا خارجيا وتركيبيا، لأن الأفراد أيضا جزء من سيرورة انتاج ذلك التركيب، حيث يساهمون فيه بشكل أو باخر (ويتمر، 2007، ص.8-9). كما نصادف الأنثروبولوجي "عبد الله حمودي" وهو يعترف في إطار مقارنته لمفهوم العنف، بكون هذا الأخير، مفهوما يصعب تحديده وتعيينه بنوع من الدقة الكافية. وذلك راجع حسب وجهة نظره الى كونه لفظا يستخدم في حقول دلالية واسعة، وعلى عدة مستويات متباينة، وبحسب استراتيجيات تعريفية متنوعة. فنجد أنفسنا بالتالي، ازاء مجموعة من التعاريف والتحديدات التي تتنوع وتتعدد بتعدد طريقة استخدامها والمقاربات المعتمدة أثناء ذلك. بحيث أن كل مقارنة معينة تمثل ادراكا معيناً أو أسلوباً في التشخيص. فنجد مثلا أن هنالك عدة مقاربات تنحوا نحو ربط مفهوم العنف باستخدام وسائل الضغط التي يمكن أن تلغي أمام الآخر امكانية الاختيار أو رفض الوضعية التي يجد نفسه مجبرا على المكوث تحت وطأتها، مبرزا في الوقت نفسه أن هذا العنف يصل مرتبته القصوى في اللحظة التي يتم فيها الغاء حق الانسان في الوجود، بمعنى حينما يصل الى درجة القتل (بهاوي، 2013، ص.16-17). ونجد بالتالي، أن تعريف مفهوم العنف في هذه الحالة، يقوم بشكل أساسي على تحديد مختلف الاليات والأدوات التي يتم بموجها انتاج مختلف وسائل الضغط التي يعتمد عليها الانسان بغية اخضاع الطرف الاخر أو قتله. كما نجد في المقابل عدة مقاربات أخرى تقوم، أثناء محاولة

تحديدها لمفهوم العنف وتعريفه، بتجاوز كل تلك الأبعاد التي تنبني على وسائل الاكراه، بالرغم من أنها لا تقوم بإلغائها بشكل كلي (كما هو الشأن بالنسبة للسلطة الادارية او الزجرية، والتي تهدف مثلا الى الحد من حرية الفرد في ابداء موقفه ازاء الواقع المعيش ونقده)، مما حدا بها، نحو التركيز على عوامل أخرى تعمل على الحد من حرية الفرد في مختلف أبعادها وتجلياتها. وبالتالي يميل مفهوم العنف في هذه الحالة للتأشير على كل محاولة لسجن الانسان من طرف الخطاب السائد ضمن منظور واحد واختزالي.

وفي نفس الإطار، ينحوا "محمد سبيلا" نحو اعتبار مفهوم العنف، بكونه عادة ما يستعمل للدلالة على أية وضعية يتم فيها الحاق الضرر والأذى بكائن معين أو بمجموعة بشرية معينة، سواء أكان هذا الضرر ماديا، أو نفسيا، أو معنويا. بحيث يتم الاستعانة بالوسائل المختلفة التي بإمكانها أن تخدم غاية الاضرار، وكذا التمكن من التسبب بدرجة معينة من الألم والخسائر للأطراف التي توجه باتجاهها بوصلة العنف. علما بأن هذا الضرر قد يتمظهر اما على شكل نزع للممتلكات المادية، أو الرمزية والمعنوية، أو على شكل تعذيب جسدي، أو اهانة نفسية، اضافة الى مجموعة من أشكال الضرر الأخرى (سبيلا، 2009، ص.189-190). وقد يتبدى ذلك العنف حسب، اما بالتهديد أو المساومة أو التجويع، وصولا الى الضرب والسب والقذف. كما يمكن أن يستهدف الضرر أو الأذى فردا معينا، بسبب خروجه على معايير وقيم الجماعة وغير ذلك، أو كان ذلك خدمة لمناسبة تطهيرية للجماعة، يكون الفرد بموجبها بمثابة كبش فداء لتلك الجماعة يتم فيها استخراج المسؤولية الذاتية والشعور بالذنب لكي يتم اسقاطه على الضحية بواسطة طقوس معينة. كما يمكن أن يوجه ذلك العنف نحو جماعة بشرية معينة، وهذا كشكل من أشكال العنف الجماعي التي استفحلت، حسب تعبيره، بشكل كبير في زمن اليوم. بمعنى أن العنف قد يتم التعاطي معه ضمن ثقافة معينة على أساس أنه فعل "لا-عنف"، أو في أحسن الأحوال، على أساس أنه "عنف مربر". وهذا ما يمكن أن نطلق عليه عملية التطبيع الاجتماعي مع العنف. فمن بين أبرز الاشكاليات التي تنسحب على أية محاولة لتعيين حدود مفهوم العنف، تصادفنا مسألة المعايير الثقافية والاجتماعية التي توطر الحياة الاجتماعية للأفراد، وهذا ما سنتطرق اليه في ظل مناقشتنا لعلاقة العنف بمتلازمة الجريمة والانحراف. وما يهمنا هنا، هو الإشارة الى كون معظم محاولات التحديد التي خضع لها مفهوم العنف، قد أبرزت أنه يشمل كل الأفعال التي يمكن أن تسبب ضررا معينا أو أذى محدد، سواء أكان ذلك موجها ضد فرد، أو ضد جماعة، سواء أكان ذلك على المستوى الجسدي والمادي، أو على المستوى النفسي والمعنوي. بحيث يشمل ذلك حتى أفعال العنف المشرعة ثقافيا (أي العنف الذي تم التطبيع معه). وخصوصا تلك الموجهة من طرف جماعة معينة ضد فرد معين باعتباره كبش فداء، يصير من اللازم التضحية به وممارسة العنف عليه وهو مكسو بمختلف تعابير التبرير الأخلاقي والحق الاجتماعي.

وهذا تماما ما نلاحظه لدى "باربرا ويتمر" حينما عالجت قضية الأنماط الثقافية للعنف، وخصوصا في الثقافة الغربية، إذ أكدت على أن الاعتقاد بطبيعة العنف الفطرية، ينتقل من خلال العناصر المختلفة في الثقافة الغربية (بما فيها المعتقدات الرسمية المعتمدة)، ويسهم اسهاما مباشرا في قبول العنف والمصادقة عليه في تلك الثقافة (ويتمر، 2007، ص.6). ويتبدى لنا أن "باربرا ويتمر"، قد حاولت هنا التركيز على فكرة فطرية العنف لدى الكائن الانساني، وكيف تنتقل هذه الفكرة عبر عناصر الثقافة لكي يتم قبوله وشرعته داخل مجتمع معين، ليتم بعد ذلك التطبيع معه، واضفاء التبرير اللازم على ممارسته اجتماعيا. فمفهوم العنف كثيرا ما يكتسي أبعادا اجتماعية تجعل من بعض الأفعال العنيفة مقبولة اجتماعيا في بعض السياقات الاجتماعية، ومكروهة في سياقات اجتماعية أخرى، اعتمادا على مدى القبول الاجتماعي لسلوك العنف. وبالتالي فإن الصدمة الناتجة تلك الأفعال العنيفة يمكن أن تأخذ معاني مختلفة حسب السياقات، حيث أن نهج العنف كتنشيط خاضع للمعايير الاجتماعية التي تؤطره، يلعب دورا في التمييز بين العنف الذي يشكل جزءا من النظام الاجتماعي، وبين العنف المنحرف والذي يتم استهجانها من طرف ذلك الأخير، بل ويسعى حتى الى كبحه بعنف مضاد (Tursz, 2005, P.19). وهذا يكمل التصور الذي بناه "رينيه جيرار" عندما مال نحو اعتبار العنف بكونه مفهوما يحيلنا على كل استعمال ممكن للقوة مهما كانت نوعيته، سواء تم ذلك بطرائق مادية أو بطرائق رمزية، بحيث تعمد هذه الممارسة العنفية التي يمكن أن يتبناها الفرد أو الجماعة، في غائيتها القسوى، الى الحاق الأذى الجسدي والنفسي للمستهدف بذلك العنف، اما بشكل مباشر أو غير مباشر، بما يشكل انتهاكا معيناً لحقوقهم وممتلكاتهم (العطري وآخرون، 2016، ص.161).

كل هذه التحديدات المفهومية الأخيرة تدفعنا لاستحضار الدور الكبير الذي تلعبه مسألة الثقافة في تسطير حدود الفعل الذي يندرج تحت يافطة مفهوم العنف، والذي لا يندرج تحتها، وبأنها (أي الثقافة) تمتلك سلطة كبيرة في تحديد نطاقه. وهذا ما سيجعل طبيعة الفعل العنفي تختلف من ثقافة الى أخرى، وبالتالي، وبما أن كل باحث، بشكل أو باخر، عبارة عن نتاج للثقافة التي ينتمي اليها أو التي يتبناها كأساس لوجوده، سيبنى تصورات من خلال هاته الأخيرة، مما سيفضي في نهاية المطاف الى اختلاف زوايا النظر الى الفعل العنفي والى تصنيفاته، فما يعتبر فعلا عنفيا في ظل نظام اجتماعي معين أو ثقافة معينة، لن يكون هو نفسه في نظام اجتماعي أو ثقافة أخرى. بل أكثر من ذلك، فان نطاق تدخل المسألة الثقافية لا تنتهي عند هذا الحد، بل تتجاوزه الى درجة اضاء القبول الاجتماعي على أفعال عنفية معينة، مما يزيح عنها تلك الصفة العنفية التي تستلزم استهجانها ورفضه ومجانته. فأى حديث عن مفهوم العنف اذن، لا بد أن نسعى من خلاله كباحثين الى تحديد النسق الثقافي والاجتماعي الذي يؤطر الحياة الاجتماعية للأفراد والجماعات الاجتماعية والمؤسسات التي نسعى الى دراسة الفعل

العنفي ضمن اطارها. ويبقى التحدي مطروحا بخصوص الحد التي يمكن أن نصل معه الى نوع من حالة التوافق أو شبه اجماع حول طبيعة الفعل العنفي، ان لم نقل تعريفا موحد للمفهوم، بغض النظر عن الاختلاف التي يطبع النظام الاجتماعي والثقافي السائد من مجتمع الى اخر في كل بقاع المعمورة.

وإذا كانت مسألة التحديد النظري والعلمي لمفهوم العنف قد عرفت الكثير من التباين، وطغت على تلك المحاولة، التي انخرط فيها الكثير من الباحثين، سمات الاختلاف والتعارض داخل حقل السوسيوولوجيا، على اعتبار جملة الدواعي والعوامل التي أبرزناها سلفا، فان الأمر لا يتوقف بتاتا عند هذا الحد، بل امتد حتى الى مختلف العلوم الانسانية والاجتماعية الأخرى مع بعضها البعض. لتنتقل اشكاليات التدقيق والتعيين بخصوص مفهوم العنف، من معتركها السوسيوولوجي الى باقي المعتركات المعرفية الأخرى. حيث نجد على سبيل المثال، أن أول دراسة حول مفهوم العنف، والتي حاول فيها صاحبها التنظير له، تأخذنا الى وجهة "جورج سوريل"، وبالضبط، في كتابه "تأملات في العنف"، والذي أصدره في القرن التاسع عشر (بهاوي، 2013، ص.19-20). حيث نألف أن الفلاسفة القدامى لم يكونوا ينظرون الى العنف في ذاته ولذاته، بل كانوا ينظرون اليه كنتيجة لإفراط أو لخرق متصلين بالآلهة. ومنذ القرن التاسع عشر الذي شهد أول دراسة للعنف، نجد أن هذا الأخير قد تم تناوله خلال ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي الأبعاد التي استمرت ردحا طويلا من الزمن في أية محاولة لتعيين الفعل العنفي، ويمكن ابراز تلك الأبعاد على الشكل التالي:

-البعد السيكولوجي: ويتم تعريف العنف ضمن هذه الزاوية السيكولوجية، من حيث كونه يتخذ سمة اللامعقولية، وكذا الخروج عن الحالة الطبيعية للكائن الانساني.

-البعد المعنوي والأخلاقي: وضمن هذا الاطار، يتم النظر الى العنف بكونه يمثل انتهاكا لامتلاكات الاخرين، وتعديا على مكتسباتهم وحرثاتهم.

-البعد السياسي: اذ صار العنف ضمن هذا المنظور السياسي، يحيل على كل استخدام للقوة من أجل الاستيلاء على السلطة، أو الانعطاف بها نحو تحقيق أهداف غير مشروعة. وهذا الوجه الثالث هو الذي نجده مضمرا في التعريف الذي يقدمه "الاند" في معجمه الفلسفي، حينما عرف العنف بكونه يشير الى ذلك الاستخدام غير المشروع، أو على الأقل، الاستخدام غير القانوني للقوة.

وهنا، يتبين مرة أخرى، مدى الاختلاف الشديد الذي يسم مجمل التعيينات النظرية لمفهوم العنف، باختلاف المنطلقات والخلفيات النظرية التي تؤطر زاوية نظر كل باحث على حدة. فالتحديد النظري للعنف من منظور سياسي، ليس هو نفسه ضمن المنظور السيكولوجي، ونفس الأمر يسقط على المنظور الأثروبولوجي، والسوسيوولوجي. وذلك رغم اتفاقهم تقريبا بأنه يشكل انتهاكا للطرف الممارس ضده، سواء بشكل مادي أو رمزي ومعنوي. ونلمس في مجمل التعاريف التي كانت سائدة لردح طويل من

الزمن، طغيان البعد السياسي في تعيينه، ولذلك، لطالما تمت مقارنته في إطار علاقته مع مقولات السلطة والقدرة وغيرها. مما يجعلنا أما اشكالية ابسيتمولوجية عويصة تتطلب الانكباب على المساهمة في استجلاء عناصر الحل لها، عن طريق مزيد من الدراسات والأبحاث التي تجري ضمن إطار مختلف حقول العلوم الانسانية والاجتماعية بصفة عامة، وفي ميدان السوسيوولوجيا بصفة خاصة.

2. اللحظة التحليلية الثانية: العنف بين مفهومي العدوانية والصراع .. جدلية تحول

مستمر

1.2. العنف والعدوانية: من عنف بالقوة الى عنف بالفعل:

يحدث بمجرد مصادفتنا لمفهوم العدوانية في علاقتها بمفهوم العنف، أن نستحضر في أذهاننا مباشرة، مختلف انطباعات ذلك النقاش المحتدم حول مفارقة العنف بين الطبيعة والثقافة، وهو نقاش يحاول الاجابة عن السؤال الاشكالي المتعلق بماهية العنف وأصله، هل هو عنف فطري وطبيعي، أم هو عنف مكتسب وثقافي؟

وهذا ما تؤكده "باربارا ويتمر"، عندما بينت كيف أن خطب العنف غالبا ما تسلك وجهتين رئيسيتين هما: وجهة تؤمن بمقولة العنف الفطري، ووجهة أخرى تتبنى مقولة العنف المكتسب (ويتمر، 2007، ص 11). وهو نقاش قد أفضى الى تعدد وجهات النظر بين مختلف الدارسين، وتقسيمهم الى قطبين متعارضين أشد التعارض. حيث اتجه نفر منهم باتجاه اعتبار العنف معطى فطريا وطبيعيًا متأصلا في طبيعة الكائن الانساني، وبين اتجاه اخر حاول التأسيس لمنظور مخالف، يعتبر العنف معطى مكتسبا يتم بناؤه داخل المجتمع بواسطة اليات الثقافة. وقد حاول "روجر دادون"، على سبيل المثال، تبيان ذلك التعارض بنوع من المقابلة بين كل من اتجاهي التطورية والترنسندنثالية. حيث أبرز في هذا السياق، بكون الاتجاه الأول (التطوري) يميل أساسا نحو اعتبار الانسان البدائي بكونه أكثر عنفا من الانسان الحديث الحالي، وذلك عبر تطوير قدرته على العقلنة، أي أن العنف معطى فطري في الانسان. بينما يميل أنصار الترنسندنثالية الى اعتبار العنف بمثابة عنصر خارجي عن طبيعة الانسان (Ringa et al, 2011, pp.25-26). بمعنى أنه مكتسب. وبالتالي يشكل النقاش المرتبط بالعلاقة بين مفهوم العنف ومفهوم العدوانية، امتدادا موضوعيا للنقاش المفارق بين مقولة تركز على طبيعية وفطرية العنف لدى الكائن الانساني، ومقولة أخرى تعتبره معطى مبنيا اجتماعيا وثقافيا.

وبصفة عامة، يحدث كثيرا أن تتلازم محاولة مفهمة العنف بذلك الحضور الوازن لمفهوم العدوانية، وخصوصا في اللحظة التي يفرض فيها استشكال العنف المادي الى استدعاء مختلف معاني التهجم والاستعمال المفرط للقوة المادية، والاعتداء الجسدي على الآخر، وكذا الحاق الضرر المادي به.

وهنا نجد أن فهم الفعل العنفي يتقاطع مع معاني ودلالات العدوانية، هذه الأخيرة التي يتم اعتبارها غالباً، بمثابة فعل طبيعي ناتج عن اندفاع الغريزة المتأصلة في الطبيعة الانسانية، ومن ثمة تصير العدوانية تصريفاً لطاقة غريزية كامنة تهدف في غايتها الى ضمان بقاء النوع البشري. على الرغم أن مفهوم العنف لا يتماهى بشكل دائم مع مفهوم العدوانية. وذلك نظراً لكون هذه الأخيرة نزوعاً نحو الآخر، سواء أكان فرداً أو جماعة، ومهاجمة له بهدف ايدائه والاضرار به، بل ويمكن أن تمتد حتى نفي وجوده بالكامل.

وبالتالي لا يحيل العنف دائماً على ذلك الاستعمال المفرط للقوة، والذي يستبطن كل معاني الشدة والقسوة، كما يشاع في عديد من الأدبيات العلمية التي تطرقت اليه. فالعنف معاكس تماماً لمفهوم العدوانية، والتي تصل درجتها القصوى بنفي وجود الآخر وقتله. وذلك على اعتبار أنه يمثل دائماً تهديداً وجودياً مستمراً للوجود الخاص للذات التي تولدت لديها تلك العدوانية. ولهذا فإن دلالة مفهوم العنف لا تتماهى دائماً مع دلالة مفهوم العدوانية بشكل كلي ودائم، على الرغم من كون العنف قد يشتمل في بعض الأحيان على نوع من العدوانية والعدائية تجاه الآخر (اليحياوي، 2018، ص.6).

ونألف كثيراً الحضور البارز لمفهوم العدوانية ضمن الأدبيات العلمية السيكولوجية (وخصوصاً نظرية التحليل النفسي التي اعتبرت العدوانية معطى غريزياً كامناً في الطبيعة البشرية)، والتي ما فتئ أصحابها يؤكدون على ضرورة تبني موقف توليفي يبرز التداخل الحاصل والعلاقات الثابتة بين المعطى الذاتي (في إشارة الى الطبيعة والغريزة الانسانية) و المعطى الموضوعي (بمعنى الأوضاع والظروف الاجتماعية التي تشكل تربة خصبة لبروز العنف). وهي علاقة تجمع بين ما يسمى "احتماليات العنف" من جهة، وكذا "أوضاع العنف" من جهة أخرى. على اعتبار أن مفهوم العدوانية يعرف عموماً على أساس أنها مجموعة من المواقف والاستعدادات التي تؤثر في تكوين أنماط السلوك الانساني. وهي دفيئة وكامنة في أعماق الطبيعة البشرية. ولا تبرز الى العلن، الا في إطار صورة رأي أو سلوك ذو طابع عنيف وعدائي تجاه الذات، أو تجاه الغير: أفراداً كانوا، أو جماعات. فكيف يمكن اذن تحقيق ذلك؟. لأنها ببساطة، طاقة حيوية تنبثق على صيغة توتر، بحيث يمكن استغلالها وتوجيهها سواء في الاتجاه السلبي أو الاتجاه الايجابي، رغم أن علم نفس الطفل يشير الى أن وجود اندفاعات عدوانية لدى الفرد، يمكن عدها بمثابة تعبيرات مشتركة عن الميول الهدامة الكامنة لدى الانسان، والتي تأخذ شكل غريزة البقاء والدفاع عن النفس. غير أن الملاحظة العلمية التي وفرتها علوم أخرى مثل السوسيوولوجيا والانثروبولوجيا، تبين أن مظاهر العدوانية مرتبطة بشكل رئيسي بالنظام الاجتماعي وبمؤسساته (عنصر، 2012).

وتمثل تلك العدوانية التي يعبر عنها الأفراد غالبا عن طريق الفعل العنفي، سواء أكان ذلك تجاه الذات أو تجاه الآخر، نتاجا لمجموعة من العمليات الديناميكية التي تعتمل داخل البنية النفسية للفرد. وفي هذا الإطار يبرز "سيغموند فرويد" بأن الانسان يتكون بشكل أساسي، من نزوتين رئيسيتين تمدانه بالطاقة الحيوية؛ تتمثل النزوة الأولى في نزوة الحياة، وتدعى "ايروس"، وهي منبع الطاقة الجنسية، كما تعتبر هذه النزوة على أنها المسؤولة عن مسألة خلق الروابط العاطفية الايجابية التي تجمع الفرد مع الآخرين داخل المجتمع. أما النزوة الثانية فهي نزوة الموت، وتدعى "تاناتوس"، وتهدف هذه النزوة الى تدمير الكائن الانساني، حيث تتركز في هذه الأخير، ولكن عندما ترد اليه، فإنها تتخذ طابع المشاعر السلبية والهدامة التي تتضمن نوعا من الادانة تجاه الذات، اضافة الى جعلها تحس بالإثم، كما يمكن لها تتخذ نهجا سلوكيا مدمرا، ينعكس في أذية الذات وتعنيفها، وعندما تتوجه الى الخارج، فإنها غالبا ما تتخذ لنفسها مختلف أشكال التدمير والحقد والعنف. ويبين "سيغموند فرويد" أيضا بأن "الليبيدو"، باعتباره الطاقة الجنسية المثلثة لنزوة الحياة التي تمد الفرد بالاعتبار والقيمة الذاتية، نجده يدخل في صراع دائم مع غريزة الموت داخل كل كائن انساني. ويسعى "الليبيدو" جاهدا الى منع نزوة الموت من تدميره، وذلك عبر توجيه القسم الأكبر منها نحو الخارج (حجازي، 2016، ص.186).

بحيث أن درجة العدوانية تزداد وتنمو مع ازدياد ونمو العناصر المسببة للإحباط. كما أن صد العدوانية أو احباطها ومنعها من التبلور، سيولد عدوانية لاحقة في دوامة مستمرة، والعكس يحدث حينما يتم تفريغها وتفريغها، مما يخفف من شدتها سواء أكان ذلك بشكل مؤقت، أو بشكل دائم. كما يمكن أن يؤدي كبح جماح أفعال العدوانية الموجهة الى هدف معين، الى توليد احباط جديد ينتج عدوانية موجهة نحو مصدر ذلك الاحباط. وتزداد العدوانية التي يتم توجيهها وتفريغها نحو الذات، كلما وجد الفرد صعوبة معينة في تصريفها نحو الخارج، أو في منع تصريفها نحو هذا الأخير.

فيتبدى لنا اذن، أن القاسم المشترك بين كل ما سلف ذكره، يتمثل في كون العدوانية ذات طابع غريزي في الطبيعة البشرية، وتتلور كطاقة دافعة نحو حفظ بقاء الكائن، ويمكن أن يتم توجيهها نحو الجانب الايجابي البناء، أو الجانب السلبي التدميري (بمعنى التدمير عبر الأذية والاضرار وانتهاك وجود الآخر). وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة الى أنها لا تنبثق دائما على شكل سلوكات عنيفة موجهة، سواء ضد الذات أو ضد الآخرين. بمعنى أنها ليست دائما مقترنة بالعنف الا في حالات معينة حسب طبيعة شخصية الانسان، وكذا حسب طبيعة تأثير البيئة الاجتماعية التي ينتمي لها. أي أن الفعل العنفي يمكن أن يكون نتاجا لانبثاق العدوانية لدى الفرد أو الجماعة من جهة، ولكن، من جهة أخرى، لا تعبر العدوانية عن نفسها دائما عن طريق العنف. اضافة الى كونها معطى سيكولوجيا متعلقا بالبنية الداخلية للذات الانسانية، بينما العنف هو معطى تتم أجرأته على أرض الواقع ويتبدى كفعل اجتماعي

للذات الانسانية في وجودها المادي الملموس. وهذه الخلاصة تحيلنا مرة أخرى على الاشكال الذي يعالج مسألة العنف في إطار الثنائية المفارقة التي تشتمل على الطبيعة والثقافة التي تحاول الاجابة عن السؤال الاشكالي؛ هل العنف لدى الكائن الانساني طبيعي ذو جذور سيكولوجية، أم ثقافي على شكل بناء اجتماعي للفاعل العنفي؟

2.2 العنف ومفهوم الصراع: من سيرورة التفاوض الاجتماعي الى اختلال المقومات والصدام

بعد التطرق للتداخل الحاصل على المستوى المفاهيمي بين كل من مفهومي العنف والعدوانية، سيكون لزاما علينا لدواع منهجية أيضا، أن نحاول سبر أغوار التمثيل الحاصل في العلاقة بين كل من مفهوم العنف ومفهوم الصراع. هذه العلاقة التي كثيرا ما تتمشكل ويكتنفها الغموض والتداخل على مستوى أية محاولة لتحقيق فهم نظري لظاهرة العنف. وغالبا ما تتداخل تعريفات العنف مع تعاريف الصراع. رغم أن هذا الأخير لا يلحق دائما الاذى الجسدي أو المعنوي بالآخرين، ويمكن حله بالتفاوض دون أي لجوء لاستعمال القوة. عكس العنف الذي لا يحدث فيه ذلك. وهذا ما يؤدي للخلط بينهما في أحيان كثيرة. فما الذي نقصده اذن بمفهوم الصراع؟

بالتأمل في الأدبيات السوسيوولوجية، نصادف مفهوم الصراع، وهو يحيل على كل مواجهة قصدية بين الأفراد والجماعات، هذه المواجهة التي لا تغيب عنها بتاتا النوايا العدائية بين الأطراف المشاركة فيها. فهؤلاء الأطراف، سواء كانوا أفرادا أو جماعات، لهم مصالح وغايات متباينة، بل وحتى متنافرة، ولهم أيضا رهانات مختلفة. هاته الأخيرة ينضاف لها ذلك التفاوت الكبير الذي يميز قدرة كل طرف من هذه الأطراف على توظيف امكانياته من أجل تسيير أفضل لمجريات ذلك الصراع بغية ربح رهانه، لكن ادارة الصراع بذلك المنطق بغية ربحه لا تعني أن الغاية منها هو انهاء الصراع بشكل تام وحاسم، بل العكس من ذلك، على اعتبار أن الصراع هو جوهر الحياة الاجتماعية. رغم أنه في بعض الاحيان يمكن أن يتحول ذلك الصراع الى فعل عنفي بسبب تراكم مستوى الكراهية والحدق بين أطرافه، وبلوغ الاقصاء الاجتماعي لدرجته القصوى، هذه الحالة تستعصي معها اليات التفاوض التي تؤطر عملية الصراع عن تدييره بصفة معقولة، الشيء الذي يقود نحو اثاره نوع من العدوانية واستنفارها، وبعد ذلك تتم ترجمتها الى أفعال عنفية، سواء من أحد الطرفين، أو من كليهما معا. مما يعطي اشارة على كون العنف، وعلى غرار مفهوم العدوانية، لا يتماهى بتاتا في مجمل حالاته مع الصراع. فما مرد ذلك؟

وهذا مردده، لكون العنف يخالف في هذه الحالة معقولية الحوار الاجتماعي ومبادئ التفاوض. فالصراع، كما أسلفنا الذكر، يحتل مكانة جوهرية في قلب الحياة الاجتماعية، كما يشكل دينامية اجتماعية لا تكف عن التجسد في الأنساق المجتمعية بأشكال تتلون بتلون طبيعة الأطراف المساهمة فيه، باعتباره علاقة تنازعية من دون أن تكون غايتها المحركة هي نفي الآخر، بشكل حاسم وكلي، خارج مجال التعبير التفاوضي الذي توجهه البنية الاجتماعية، وعقلها الأخلاقي، بغية تدبير البيات العيش المشترك (اليحياوي، 2018، ص.10).

فالصراع يعكس حالة من اللاتوافق الحاصلة بين رغبات وأهداف الأطراف المشكلة له، وينشأ الصراع عندما يسعى الفرد، مثلا، الى تحقيق أهدافه الشخصية، فيتداخل سعيه مع سعي شخص اخر لبلوغ أهدافه ومطامحه، فتبرز حالة اللاتوافق تلك الى الواجهة وتدفعهما الى التفاوض بغية تديريها بالشكل الأمثل. فالصراع لا يؤدي دائما الى الاضرار بالآخرين، وخصوصا إذا ما تم توجيهه في الاتجاه الصحيح. بمعنى أنه يمكن في حالات معينة أن يتحول الصراع أحيانا الى عنف واضح بين الأطراف المشكلة لحديه (Leclerc, 2012, P.12). وهنا، نصادف العديد من الباحثين في السوسيوولوجيا وهم يميلون نحو اعتبار الكائن الانساني مدفوعا لممارسة العنف بسبب التنافس والصراع من أجل البقاء على قيد الحياة. بمعنى أن الصراع يمكن أن يكون دافعا من دوافع اللجوء الى تبني الممارسات والأفعال العنيفة. رغم أنه ليس مفهوما معوضا وبديلا لمفهوم العنف (الحيدري، 2015، ص.28). ويمكن تسمية العلاقة الاجتماعية بأنها عبارة عن "صراع" إذا انطلق الفعل من نية تنفيذ الإرادة الذاتية مع وجود نوع من المقاومة من طرف الشريك أو الشركاء. ووسائل الصراع السلمية هي تلك الوسائل التي لا تتعلق بالاستخدام المباشر للعنف البدني. والصراع السلمي هو ما نسميه بالتنافس، وخصوصا عندما يأتي في صورة محاولة ذات شكل سلمي للحصول على سلطة التصرف في فرص وامكانيات معينة. قد يرغب الآخرون في الحصول عليها أيضا. أما التنافس المنظم فيمكن أن نسميه تنافسا حينما تكون أهدافه ووسائله موجبة وفقا لنظام معين (فيبر، 2011، ص.72). وهكذا لا يمكننا أن نتحدث عن صراع الا حيث يكون هناك تنافس (فيبر، 2011، ص.74). فهذا الأخير هو الخاصية التي تسم العلاقات الصراعية، ويتم تحديده وتأطيره ضمن كنفها.

وما دامت مجمل تلك التعاريف قد ركزت بشكل كبير، على ابراز مسألة الصراع كسمة تميز التفاعلات الاجتماعية داخل المجتمع، وهي ايجابية نظرا لكونها تكتسي أهمية في الحياة الاجتماعية للأفراد، وبالتالي فهي تكتسي طابعا بناء ويجابيا، خصوصا في حالة ما إذا تم توجيه الصراع بالشكل والاتجاه الصحيحين. فلا يؤدي الصراع دائما نحو نشوب العنف بصفة ملازمة الا في حالات معينة. الا

أن السؤال الذي يطرح نفسه بشدة هو كالتالي: كيف يدفع الصراع اذن نحو نشوب حالة العنف بين الأطراف المشككة له؟

وتدفعنا محاولة الاجابة على هذا السؤال، الى ضرورة جرد اسهامات بعض رواد النظرية الصراعية في السوسيوولوجيا بخصوص مفهوم الصراع في علاقته الجدلية مع مفهوم العنف، على غرار: "ميشيل فيفيوركا"، و "كارل مانهايم"، و "رالف داهرنردورف". حيث اعتبر "ميشيل فيفيوركا" مفهوم الصراع بكونه يحيل على تلك العلاقة التي يتم بناؤها وتنظيمها اجتماعيا، تلك العلاقة التي تتميز بجملة من الخصائص، وتتمثل أبرزها في خاصية التعارض وكذا خاصية التفاوض. بمعنى أن العلاقة الصراعية تجمع بين أطراف، تتسم بسيادة نوع من التعارض والتنافس فيما بينها. ولكن العنف حسبه، لا يظهر في الواجهة الا في تلك اللحظة التي تقوم فيها تلك الاطراف التي تجمع بينها علاقة الصراع بسد افاق النقاش والحوار والتفاعل فيما بينهما، لتختار تلك الأطراف سلك منحى القطيعة في علاقتها الصراعية (Weiviorka, 2004). في اشارة الى أن تلك العلاقة الصراعية، بوصفها علاقة غير متكافئة تجمع بين أطراف متعارضة في مختلف توجهاتها وكذا أهدافها، لا تتحول الى حالة العنف الا حينما يكتنفها خلل معين في التفاعل الاجتماعي، هذا الخلل يمهد الطريق لوصول تلك الأطراف الى الباب المسدود أمام كل افاق الحل المرجوة، فتختل معه المقومات التي كانت تستند عليها تلك العلاقة الصراعية. وحسب "ميشيل فيفيوركا"، فان مسألة الانتقال من حالة الصراع الى حالة العنف، يمكن ردها الى مجموعة من العناصر المتحكمة في سيرورة الانتقال تلك. من قبيل: جملة العناصر المتعلقة بالشخصية، اضافة الى نسق الثقافة التي تنتمي اليها تلك الأطراف المتصارعة. فالفرد يلجأ لممارسة العنف المضاد كرد فعل على عنف سبق أن تعرض له، أي أنه يقوم بعملية شرعنة لعنفه الخاص، وذلك عن طريق إضفاء صفة رد الفعل عليه. وتقمص دور المنفعل في العلاقة العنفية، وليس الفاعل الرئيسي فيها.

وحيثما نسلك وجهة "كارل مانهايم" في معالجته لإشكالية العلاقة الجدلية بين كل من مفهومي العنف والصراع، سنجد أن "مانهايم" يعبر بقوله « ان مثل هذا التناقض والتقاطع بين أفكار ومبادئ ومعتقدات الطبقة الحاكمة (الايديولوجية) والطبقة المحكومة (الطوباوية) هو الذي يوجب نار الصراع بين الطبقتين، والصراع غالبا ما ينتهي بالثورة الاجتماعية التي تقوم بها الطبقة المحكومة ضد الطبقة الحاكمة. والثورة سواء كانت سياسية أو عسكرية أو اجتماعية أو اقتصادية أو فكرية أو مؤسسية لا بد أن تقود الى تغيير المجتمع من شكل الى شكل اخر » (الحسن، 2015، ص. 136-137). في اشارة الى أن التناقض والتقاطع الذي يشوب جملة الأفكار والمبادئ والمعتقدات التي تتبناها الطبقة الحاكمة، هذه الأخيرة التي تعتقد بأنها الأجدر أكثر من غيرها بتقلد تلايب السلطة والحكم باعتبارها تتمتع بالنبل

والثقافة والمؤهلات اللازمة لقيادة المجتمع، وبين الطبقة المحكومة التي تنتشر بين أوساطها مختلف الأفكار الطوباوية التي تجعلها تؤمن بأنها الأحق بقيادة المجتمع وتسطير مصيره بحكم عدة دواع، تمثل أساسا في سعة حجمها اضافة الى جسامه التضحيات التي تبذلها من أجل المجتمع. مما يبين على أن الصراع القائم بين الطبقة الحاكمة والمحكومة، للدواعي التي أبرزناها للتو، يؤدي في الغالب نحو انبثاق الفعل العنفي. هذا الأخير الذي يتمظهر اما على شكل ثورات عسكرية، أو ثورات سياسية أو غيرها، وخصوصا من طرف طبقة المحكومين ضد طبقة الحكام. علما بأن الأمر حسب "مانهايم" لن يتوقف بتاتا عند هذا الحد، بحيث أن هذا الصراع الذي ينقلب بين الفينة والأخرى الى عنف أو صدام متعدد الأبعاد داخل المجتمع، سيؤدي الى قيادة هذا الأخير في نهاية المطاف، الى تحديد معالم التغيير الاجتماعي التي سيطبع مختلف مناحي الحياة الاجتماعية ومستوياتها المتعددة.

أما بخصوص وجهة نظر سوسيوولوجي اخر يعتبر واحدا من أبرز رواد النظرية الصراعية، والكلام هنا على "رالف داهرنردورف"، فسنألفه يؤكد غير ما مرة بأن الصراع لا تكمن وظيفته بأي شكل من الأشكال، في الحفاظ على الوضع القائم في المجتمع، رغم أنه يعترف بأن الصراع يؤدي في بعض الأحيان الى تقوية النظام، ولكنه يسيطر له وظيفة أساسية تتمثل في عمله معظم الأحيان على تحقيق تغيير تدريجي داخل المجتمع. واعتبر بأن الصراع، وخصوصا بين الطبقات، يمثل احدي الظواهر المهمة في المجتمع الحديث (جيدنز، 2006، ص.55). ويميز "رالف داهرنردورف" بين بعدين اثنين لمفهوم الصراع؛ بعد أول يتعلق بالكثافة، وبعد ثان يتعلق بالعنف. بحيث يترجم "بعد الكثافة" الدرجة التي تنخرط بها الأطراف المعنية في علاقة الصراع، بالمقابل يميظ "بعد العنف" اللثام عن مختلف الوسائل المستعملة في ذلك الصراع. فما الذي يعنيه ذلك؟ يعني ذلك بأن مستويات العنف تبدأ بالانتقال شيئا فشيئا من أشكال غير مادية من قبيل؛ التهديد والوعيد وغيره، ثم تتصاعد وتيرتها شيئا فشيئا، حتى تصل الى مستوى العنف المتسم بطابعه المادي. ليغدوا العنف في هذه الحالة، بالنسبة لتلك الأطراف المشكلة لحدي العلاقة الصراعية، بديلا استراتيجيا، وخصوصا حينما تستمر سيرورة الصراع طويلا وتحتل حيزا كبيرا.

وقد عدد "داهرنردورف" مجموعة من العوامل التي لا تقل أهمية عن سابقتها، والتي تلعب أيضا دورا في قيادة عملية التحول والانتقال من حالة الصراع الى حالة العنف، وتتجلى حسب وجهة نظره في مسألة حرمان الأفراد بشكل مطلق من الموارد التي يعملون على الوصول اليها وتحقيقها، وهذا ما يلعب دورا بارزا في دفعهم بشدة نحو تبني الفعل العنفي، وبنحو أكبر، من أولئك الأفراد الذين تم حرمانهم من الموارد فقط بشكل نسبي (Johnson, 2008, P.378). مما يبين على أن مسألة انتاج الفعل العنفي، تابعة ومتعلقة بشكل كبير بمستوى الحرمان الذي يعاني منه الأفراد داخل المجتمع، وخصوصا أولئك الذين

يشكلون طرفا في العلاقة الصراعية. حيث أنه كلما تعرض أولئك الأفراد لحرمان نسبي من الموارد، فإن احتمالية لجوئهم الى العنف ستتضاءل بشكل أكيد، بالمقابل، فلو تم حرمانهم من الموارد بشكل كبير ومطلق، فإن ذلك سيدفعهم لا محالة نحو تبني الفعل العنفي، مما سيحذو بهذا الأخير لكي يصير بالتالي بمثابة خلل قد طرأ ومس بسيرورة الصراع، ودليلا على فشل ذلك الصراع عن تحقيق أهدافه التي كان يصبوا اليها في البداية. ليتحول بالتالي بدل ذلك، الى عامل من عوامل الصدام العنيف في الحياة الاجتماعية للأفراد. حيث أن الصراع يعتبر مسألة جوهرية لأي تنظيم اجتماعي كيفما كان نوعه، سواء كان عبارة عن تنظيمات اقتصادية على غرار: المقاولات الانتاجية، أو كان على شكل تنظيمات غير اقتصادية من قبيل: مؤسسة الأسرة أو مؤسسة المدرسة.

فنخلص اذن الى كون مفهوم الصراع لا يتماهى بشكل دائم مع مفهوم العنف، ولا يتخذ نفس دلالاته. لماذا؟ لأن الصراع ببساطة يشكل جوهر الحياة الاجتماعية داخل كل المجتمعات، وليس دائما ذو حمولة سلبية كما يتم تصويره في العادة على مستوى العديد من الأدبيات العلمية التي ألقت الدمج بين كلا المفهومين واعتبارهما ذوو دلالة ومعنى واحد، وذلك لأن الصراع بمثابة عنصر بناء داخل المجتمع، وعاملا مساهما في تحقيق عملية التغيير الاجتماعي وأجرائها على أرض الواقع. وبالتالي، فالصراع لا يؤدي الى انبثاق الفعل العنفي سوى في الحالات التي تختل فيها الموازن وتتهار فيها الأسس التي تعمل على ضمان استمرار سيرورة الصراع على مقومات معقولة تخدم كل الأطراف المشاركة فيها في سعيها الى تحقيق أهدافها، وتعود عليها بالنفع في نهاية المطاف. وهنا تتأتى ضرورة الفصل بين كلا المفهومين أثناء محاولة مقارنة ظاهرة العنف سوسيولوجيا والحذر المنهجي والابستيمولوجي أثناء اعتمادهما كأدوات للتحليل والقراءة ومسألة الواقع الاجتماعي ضمن الدراسات والأبحاث السوسيولوجية، ومراعاة خطوط التماثل والتقاطع والتباين الرفيعة التي تفصل بينهما. حيث أن العنف لا يكون دائما نتاجا لعملية الصراع الذي يدب في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية، رغم أنه يكون كذلك في بعض الأحيان كإجابة منطقية على اختلال مجموعة من الشروط الذاتية والموضوعية التي تؤطر عملية الصراع وتسطر لها سكتها الصحيحة ذات الصبغة الايجابية التي تخدم المجتمع وتحقق له مراميه التي يسعى للوصول اليها على جل مستوياته.

3. اللحظة التحليلية الثالثة: العنف ومتلازمة الجريمة والانحراف.. أي دور للمعايير الاجتماعية؟

يحدث أن نصادف في أحيان كثيرة، نوعا من الالتباس الذي يلزم محاولات العديد من الباحثين كلما كانوا بصدد الانخراط في أية محاولة لتعيين حدود موضوعية لمفهوم العنف، واستجلاء وتوضيح مختلف النواحي التي يتقاطع فيها هذا الأخير مع كل من مفهومي الجريمة والانحراف، ودرنا لمثل هذا

اللبس، ورغبة في تجاوز ذلك الغلط الذي يحصل في هكذا محاولات، سيكون لزاما علينا أولا التمكن من معرفة الدلالة التي يكتسبها كلا المفهومين. قبل أن ننطلق في محاولة الفصل بينها نظريا.

وسنعمد بشكل أساسي على اسهام السوسولوجي "أنطوني غدنز"، والذي أشار بخصوص مفهوم الانحراف، على أنه مفهوم يحيل بشكل عام على مختلف السلوكات والأفعال التي تخالف المعايير التي يقرها العرف العام. وأبرز في هذا الإطار، بأن مفهوم الانحراف قد يتغير معناه ومعناه حملته، من وقت إلى آخر ومن مكان إلى آخر، بل إن ما يعتبر سلوكا سويا وقويما في سياق ثقافي ما، قد يوصف بأنه منحرف في سياق ثقافي آخر. فمفهوم الانحراف بحد ذاته يعد أوسع وأكثر شمولاً من مفهوم الجريمة، هذا الأخير الذي يشير إلى التصرفات غير الامتثالية التي تخالف القانون (غدنز، 2005، ص.306). بمعنى أن مفهوم الانحراف يشمل مختلف السلوكات الاجتماعية التي تخرج وتنحرف عن المعايير الاجتماعية التي يسطرها المجتمع. ويتم تمييز مفهوم الانحراف عن الجنوح، بكون هذا الأخير يشير فقط إلى السلوكات الانحرافية التي يعاقب عليها القانون. وهو نفس المعنى الذي يبرزه مفهوم الجريمة، والذي يقصد به مجموع تلك الممارسات الانحرافية التي يحظرها القانون الجنائي ويعاقب عليها مرتكبها داخل كل مجتمع (Mauger, 2009, P.11). وبالتالي في كلا التعريفين، نخلص الى كون مفهوم الانحراف، يشير بصفة عامة إلى رفض أفراد أو جماعات اجتماعية معينة الالتزام بالقواعد والمعايير الاجتماعية التي يسنها المجتمع، ويلتزم باحترامها وإتباعها معظم الأفراد والجماعات الاجتماعية في سياق اجتماعي معين، لتأثير تصرفاتهم وأنماط سلوكهم داخله. أما مفهوم الجريمة فيرتبط بمفهوم الانحراف ارتباطاً وثيقاً، رغم أن كلا المفهومين يتراوحان في الدلالة والمعنى والقبول الاجتماعي والقانوني (غدنز، 2005، ص.279). لماذا؟ لأن القانون الجنائي قد لا يطبق على كثير من حالات الانحراف داخل المجتمع، وبالتالي فهذا ما يبين بأن كلا من مفهومي الانحراف والجريمة ليسا مترادفين ومتطابقين في المعنى أحيانا، ولكن ذلك لا ينفي كونهما مترابطين ومتداخلين في أحيان أخرى حسب السياق الاجتماعي والثقافي. فمفهوم الانحراف الذي بدأ استخدامه مؤخرا نوعا ما، قد حل مكان مصطلح "عدم التنظيم" أو "المرض". ولم يستعمل في علم الاجتماع الأمريكي الا منذ نهاية الخمسينيات. ويقصد به مجموعة من السلوكيات ذات الطابع الفردي أو الجماعي، والتي تسبب في خلق جو يتسم بسيادة التوترات ونشوب الصراعات، نظرا لكونها لا تتوافق مع الانتظارات والمعايير والقيم التي يتقاسمها أعضاء مجموعة اجتماعية ما. (فيربول، 2011، ص.70).

ومن خلال ما سبق، يتضح أن الانحراف ليس هو الجريمة، لكن كل جريمة هي في أصلها انحراف، والتحديد القانوني للسلوكات الانحرافية التي يتم اعتبارها جرائم من منظوره الخاص، هي التي تسطر تلك الفواصل الرفيعة بينهما، أي بين كل من الجريمة والانحراف .

والان، بعد تحديدينا للدلالات التي يحيل عليها كل من مفهومي الانحراف والجريمة، وتطرقنا للعلاقة التي تجمع بينهما، سنقوم تاليا، بمحاولة لفهم موقع الفعل العنفي وارتباطاته معهما. وقد رأينا أن اسباب سمة الانحراف أو الجريمة، باعتبارها شكلا من أشكال الانحراف الذي يعاقب عليه القانون، يتم بناء على مفهوم أساسي يتمثل في مفهوم "المعايير الاجتماعية"؛ والتي تعرف بأنها مجموعة من قواعد التصرف التي يضعها المجتمع لتحديد السلوك الملائم في عدد من السياقات الاجتماعية. بحيث أن تلك المعايير الاجتماعية قد تسمح بنمط من معين من أنماط السلوك أو قد تمنعها وتحظرها. مع العلم أن كافة الجماعات البشرية تتبع أنماطا محددة من المعايير الاجتماعية، والتي دائما ما تكون مدعومة بعقوبات من نوع أو آخر، تتراوح ما بين عدم التقبل غير الرسمي، الى العقاب البدني أو الاعدام كأقصى درجة من العقاب (جيدنز، 2006، ص.258). على ماذا يحيلنا هذا اذن؟

وهذا ما يحيلنا على فكرة كون الفعل العنفي بمثابة فعل يتم تسطير حدوده حسب موقعه من المعايير الاجتماعية. أي أن الفعل العنفي إذا ما حدث وانتهك المعايير الاجتماعية التي سطرها التنظيم الاجتماعي فهو يصير انحرافا، أي سلوكا لا معياريا. وإذا كان هذا الفعل المنحرف عن المعايير، أي الفعل العنفي، يعاقب عليه القانون بوصفه جزءا من منظومة المعايير والضوابط داخل المجتمع، فهو يصير جنوحا أو جريمة. مما يستتبعه عنف مضاد بغية تقويمه أو انهاء وجود القائم به كجزء، سواء أكان رسميا أم غير رسمي. وهنا تتبدى لنا تلك الجدلية المستمرة من العنف والعنف المضاد داخل المجتمع. فالعنف هو خروج عن المعايير الاجتماعية، وفي نفس الان، هو نتاج لتلك المعايير الاجتماعية.

فالفعل العنفي اذن، يكون في ارتباطه مع الجريمة والانحراف خاضعا لمدى قربه أو بعده عن حدود نطاق المعايير الاجتماعية والقيم الاجتماعية التي سطرها المجتمع، باعتبارها تمثل كل تلك الأفكار التي يعتنقها ويعتمدها الأفراد والجماعات الاجتماعية لتحديد السلوكات المرغوبة والمناسبة، علما أن هذه القيم تختلف وتباين حسب تباين واختلاف الثقافات الانسانية التي يعيش ضمنها الأفراد. ومن ثمة، فالفعل العنفي الذي يعتبر انحرافا أو جريمة في جماعة اجتماعية ما، أو مجتمع ما، أو ثقافة ما، قد لا يعد كذلك في سياق جماعة اجتماعية، أو مجتمع، أو ثقافة أخرى. وهنا تتبدى مدى نسبية أية محاولة لتعيين الفعل العنفي في ارتباطه مع مفهومي الجريمة والانحراف، وخضوعها لمبدأ اختلاف السياقات الاجتماعية التي ينبثق فيها، والتي تقوم بالحكم على ماهيته، بناء على مدى تناقضه وتعارضه مع منظومة المعايير والقيم الاجتماعية السائدة فيها. وبالتالي، فانه لا يمكن تصنيف جميع الأفعال العنفية ضمن نطاق الجريمة والانحراف، وذلك راجع الى طبيعة المعايير الاجتماعية السائدة في كل مجتمع أو جماعة اجتماعية على حدة. مما يفرض علينا دائما أن نأخذ بعين الاعتبار جملة المعايير الاجتماعية السائدة ضمن أية ثقافة أو أي مجتمع معين، أثناء أية محاولة لدراسة الفعل العنفي داخل

أنساقه وبنياته. باعتبارها المنطلق الابستمولوجي الذي سيلعب دورا في تحديد البوصلة التي ستقود تلك الدراسات والأبحاث السوسيوولوجية، كي نتجنب قدر الامكان صياغة قراءة خاطئة ومغلوبة لمعطيات الواقع الاجتماعي.

خاتمة:

نخلص في نهاية حلقات سيرورتنا التحليلية، الى أن مقارنة مفهوم العنف بصفة عامة، ومن الناحية السوسيوولوجية بصفة خاصة، تشوبها وتعرضها عدة اشكالات ابستمولوجية تستلزم من الباحثين أخذها بعين الاعتبار في دراساتهم لظاهرة العنف بشتى تلاوينها. ويمكن اجمالا استجلاء جملة تلك الإشكالات الابستمولوجية من خلال عرض أبرز النتائج المتوصل اليها بين ثنايا هذه الورقة البحثية كما يلي:

-ظفغان البعد السياسي في سريرة تعيين مفهوم العنف لردح طويل من الزمن، لذلك لطالما تمت مقارنته في إطار علاقته مع مقولات السلطة والقدرة وغيرها من المفاهيم السياسية بالأساس.

-بروز مجموعة من الاشكاليات المرتبطة بالتأصيل السوسيوولوجي لمفهوم العنف في جملة من التداخلات والتمفصلات النظرية مع ثلة من المفاهيم القريبة له في الدلالة، من قبيل مفاهيم: العدوانية، والصراع، والجريمة، والانحراف.

-فالعنوانية قد تبين على أنها لا تنبثق دائما على شكل سلوكيات عنيفة موجهة، سواء ضد الذات أو ضد الآخرين. بمعنى أنها ليست دائما مقترنة بالعنف الا في حالات معينة حسب طبيعة شخصية الانسان، وكذا حسب طبيعة تأثير البيئة الاجتماعية التي ينتمي اليها.

-كما تبدي لنا أن مفهوم الصراع لا يتماهى بشكل دائم مع مفهوم العنف، لأن الصراع يشكل جوهر الحياة الاجتماعية، وعاملا مساهما في تحقيق عملية التغيير الاجتماعي. وبالتالي، فالصراع لا يؤدي الى انبثاق الفعل العنفي سوى في الحالات التي تختل فيها الموازين وتتهار فيها مقومات سريرة الصراع.

-أما فيما يخص مسألة موقعة مفهوم العنف ضمن إطار تقاطعي مع متلازمة الجريمة والانحراف، فقد تبين أنها خاضعة لمدى قربه أو بعده عن حدود نطاق القيم والمعايير الاجتماعية التي سطرها المجتمع، مما ينسف فكرة الاقتران الدائم للأفعال العنفية بطابع الانحراف والجريمة.

وفي وجهة نظري الخاصة، أرى أنه ورغم جملة التمشكلات والتمفصلات التي تستشكل مفهوم العنف من الناحية الابستمولوجية كما أبرزناها ضمن هذه الورقة البحثية، الا أنه بالإمكان تأصيله وتعيينه سوسيوولوجيا، من خلال قيام الباحثين بتبيان أنماط التمفصلات الدقيقة والعلاقات السببية التي تجمع بينه وبين مفهوم العدوانية من جهة، وكذلك عبر كشف مختلف الشروط والمتغيرات التي تحكم سريرة الانتقال بين حالتي الصراع والعنف من جهة أخرى. إضافة الى جرد مختلف العوامل

المؤثرة والظروف التي توظف تلك السيورة في مختلف أبعاد الواقع الاجتماعي التي تشكل المجال السوسيوولوجي الذي يتم تشريح الفعل العنفي ضمنه. زيادة على ضرورة فصله عن متلازمة الجريمة والانحراف عن طريق الاستعانة بمفهوم المعايير الاجتماعية بغية التمكن من موقعته ضمن السياق الثقافي والاجتماعي الذي يدرس فيه، وتبيان مدى شرعنته ثقافيا وتبريره اجتماعيا. وتحديد الخريطة النظرية التي تبين مختلف الارتباطات التي تصل بين الفعل العنفي وبين مفاهيم العدوانية والصراع والجريمة والانحراف كما أبرزناها للتو، نكون قد خطونا خطوة كبرى في سبيل بناء تأصيل سوسيوولوجي واضح الى حد ما لمفهوم العنف، مما يمكننا من اتاحة استعماله بسلاسة في دراساتنا السوسيوولوجية. وتجاوز أي لبس قد يؤثر على القيمة العلمية لهاته الأخيرة، وكذا على النتائج التي تتوصل اليها

قائمة المراجع:

1. أوزي، أحمد. (2014). *سيكولوجية العنف عنف المؤسسة ومأسسة العنف*. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.
2. ارندت، حنا. (1996). *في العنف*. بيروت: دار الساقى.
3. الحسن، احسان محمد. (2015). *النظريات الاجتماعية المتقدمة: دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة* (طبعة 3). عمان: دار وائل للنشر.
4. الحيدري، ابراهيم. (2015). *سوسيوولوجيا العنف والإرهاب*. بيروت: دار الساقى.
5. العطري، عبد الرحيم، وغيث، أحمد، والودغيري، حنان، والبيه، فاطمة، ودليل، رضا، ومداد، يوسف، وعلوي، خديجة، وجلال، توفيق. (2016). *التشرميل: تأملات في "عنف" الشباب*. الدار البيضاء: دار نشر الفنك.
6. اليحياوي، شهاب. (2018). *نحو تدقيق مفاهيمي سوسيوولوجي للعنف*. (نشر هذا البحث ضمن الكتاب الإلكتروني "التعصب والتطرف والعنف"، تحت اشراف منير السعداني). مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث. تم استرجاعه في 01 ماي، 2020 من الموقع الإلكتروني: <http://www.library.mominoun.com/books/>
7. بهاوي، محمد. (2013). *العنف والعدالة*. الدار البيضاء: افريقيا الشرق.
8. جيدنز، أنطوني. (2006). *مقدمة نقدية في علم الاجتماع* (طبعة 2). القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.
9. سبيلا، محمد. (2009). *مدارات الحدائة*. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
10. عنصر، العياشي. (2012، أكتوبر). *المجتمع والعنف*. *مجلة انسانيات*، الجزائر، (عدد 10)، الصفحات 73-

11. غدنز، أنطوني. (2005). *علم الاجتماع* (طبعة 4). بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
12. فيبر، ماكس. (2011). *مفاهيم أساسية في علم الاجتماع*. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
13. فيريول، جيل. (2011). *معجم مصطلحات علم الاجتماع*. بيروت: دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر.
14. ويتمر، باربارا. (2007). *الأنماط الثقافية للعنف*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
15. Johnson, D. P. (2008). *Contemporary sociological theory: An integrated multilevel approach*. New York : Springer.
16. Leclerc, D. B. (2012). *Guide de Prévention et d'intervention contre la violence envers le personnel et l'éducation*. Canada : Centrale des bibliothèques et archives.
17. Mauger, G. (2009). *La sociologie de la délinquance Juvénile*. Paris : La Découverte.
18. OMS. (2002). *Rapport Mondial sur la violence et la santé*. Genève : Organisation Mondiale de La Santé.
19. Ringa, Rachid, et Clermont, Gauthier, et Denis, Jeffrey, et Berthier, Martine Timsit, et Mucchielli, Laurent, et Cusson, Maurice, et Rauffer, Xavier, et Alaya, Allani, et Daki, Mohamed. (2011). *Violence et Crimes : Manifestations et Remèdes*. Rabat : Editions Rabat.
20. Tursz, A. (2005). *Vers le plan national violence et santé Rapport général*. France : Ministère de la santé et des solidarités.
21. Weiviorka. M. (2004, Jan-Jun). *Pour comprendre la violence : Hypothèse du sujet*. Sociedade e Estado, Brasilia. v.19, N 1, pp. 21-51.